تجريد الاتباع
وخطرُ ترك الحق لآراء الخلق
وما يسمَّى بالإشراك في الرسالة

تأليف

أبي حاتمٍ سعيد بن دعاس المشُوشِي اليافعيِّ

بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ

الحمدُ لله وحدَهُ، والصلاةُ والسلامُ عَلى مَن لا نبيَّ ولا متبُوعَ عـلى الإطـلاق أحـدٌ بعدَه، وأشهدُ ألا إلـه إلا الله وحـدُ لا شريـكَ لـه المتفـرِّدَ بالوحدَانيَّـةِ والتَّشرـيعِ، وأشهدُ أنَّ مُحمداً عبدُه ورسُولُه الذي لا يَنطقُ عَن الهوى، ولا يصـدرُ منـهُ في ديـنِ الله تشريعُ الخطإِ، صلَى الله عليهِ وعَلى آله وأصحَابِهِ الذينَ جرَّدُوا أنفسَهم لاتِّباعِـهِ والتَّأسي بهِ، أما بعد:

فإنَّ ممَّا ابتُليتْ بهِ الأُمَّةُ الإسلاميَّة وأساءَ إلى جَمالِهَا الرَّبانيِّ، الدَّعوةُ إلى بِدعةِ التَّقليـدِ والتزامِ قولِ سوى رسولِ الله صَلى اللهُ عليهِ وسلمَ التزامً مُطلقاً، وتَـركِ مـا وافـقَ الأدلَّة منَ الأقوالِ والأحكَامِ، والأخذِ بالآراءِ المُجرَّدةِ عن الدَّلِيلِ والبُرهان.

حتَّى تجدَ من تلوَّث بِهذا لا يَكادُ أن يَنقادَ لحكـمِ الله وشرعـهِ وقضـاءه وإن علِمَـه وأَدرَكَه إدرَاكاً جازِماً، وظهَرَ له بدلائله وبراهِينِه الواضِـحةِ، حتَّـى ينطَـقَ بـه مَـن التَزمَ قولَه، وتقلَّد رأيَه مِن مشايخِه أو غيرِهِم، فيردَّ الحقَّ ودلِيلَهُ الواضحَ ويأباهُ، أو لا يَرفعُ له رأساً، ولا يَجعل له محلاً واعتباراً، لأنَّ شيخَهُ أو العالمَ الفُلانيَّ لَم يَقُلْ بـهِ، ولَم تَنطِقْ بهِ شَفتَاهُ، أو لم يقضِ عليهِ بالرِّضَى والموافَقَةِ.

كَما لا تكَادُ أن تَجد لهُ همَّةً في إدراكِ الحق والصوابِ من أحكامِ الشرـيعةِ وتحقيقِهـا ودرايتِهَا بالأدِلَّةِ والقواعدِ والأصولِ الشَّرعيَّةِ، وقَد أفنَى مِن عمرِه زماناً طوِيلاً في طلبِ العلمِ، وربَّما كَانَ ممَّن قَد حصَّلَ من العلومِ ما يكفيـه في الوصـولِ إلى حكـمِ الله ورسولِه في مسائِل الشَّرع –إن بذلَ طاقتَه وجهـدَه في البحـث عنـهُ ووفقـه الله

لرضاهُ- وهوَ في أقلِّ حالٍ قادرٌ عَلى تَمييزِ الحقِّ من الباطلِ وتَرجيحِ الصوابِ عَلى الخَطإِ إذا وقفَ عَلى كلامِ المختَلفين، واستَعانَ بِمن يَثقُ بعلمِه وتَحرِّيه وإنصَافِه من أهلِ العلمِ وحمَلتهِ.

فيرضَى لنفسِه بالتبعِيَّةِ والتقليدِ الأعمَى، وقَد أعطاهُ الله من الفهم ما يقدِرُ بهِ على التمييزِ وإدراكِ الحقِّ ببصيرةٍ وعلمٍ، وتجردٍ واتباعٍ، حتى يصيرَ كَمَن بيدهِ مصباحٌ، فيُطفئُه ويسيرُ في الظَّلامِ، لا يَدري على أيِّ شيءٍ يقعُ.

وقَد عانَى العَلامةُ ابنُ الأَميرِ الصَّنعَاني من أهلِ هَذهِ المَنهجيَّاتِ الفَاسدَةِ في زمَانةِ ممَّن هُم أرفعُ منزلةً في العِلمِ مِن أصحَابها في زمانِنَا، فقالَ في "إرشادِ النُّقادِ"، كَما فِي "الرَّسائل المنيريَّة" (١/ ٢١): وكَم قَد رأَينَا وسِمِعنَا مِن زكيٍّ عَارفٍ إِمامٍ، يَضِيقُ عَطنُ بَحثِهِ عِندَ ورُودِ حَادِثَةٍ منَ الأَحكَامِ، فيتَّبعْ أقوَالَ الرِّجالِ تَقلِيدَاً، ويَعودُ عِندَهَا مُقلِّداً مبلَّداً، كَأَنَّهُ ما عَرفَ مِن بِحارِ الفُنونِ، ولا عَرفَ شَيئَاً مِن تِلكَ الشُّئُونِ.اهـ

والرَّزيةُ العُظمى أنَّ هذا صِنفٌ رضيَ لنفسِه بهذِه المنزلةِ واطمأَنَّت لَها نفسُه، وقرَّت بِهَا عينُه، ولَم يَكفِهِ أَن يكُونَ هوَ ضَحيَّتُها، حَتى صَارَ يُقرِّرُها ويَدعو إِليهَا، ويتَسخَّطُ على مَن اختَارَ طريقَ التَّحرِّي وتَجريدِ الاتِّباع، وعلَت همَّتهُ إلى أخذ أحكامِ الشَّرعِ من أصولِه وأدِلَّتِه، وتلقِيهَا من أدلَّتِها، وليسَ له مُستَندٌ سِوى النَّظرِ إلى مَن عَدا مَن استَقرَّ في نفسِه تعظِيمُه والتِزام رأيِه من أهلِ العلمِ نظرَ احتِقارِ وازدراءِ، واستبعادِ فضلِ الله عَلى مَن عَداهُ، كأنَّ الفَهمَ والإدراكَ انتَهى إليه،

وصَارَ حَجراً عَلَيهِ، ونَسيَ أن الله تعالى وتَقدَّس يقولُ في كتابِه العزيزِ الذي لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديه ولا من خلفِه: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٧٣ ﴾.

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنهُ: إن العلمَ والإيمانَ مكانَهما من ابتغاهما وجدَهما. رواه الترمذي بسندٍ صحيحٍ.

ولما قيلَ لعليٍّ رضي الله عنهُ: هل خصَّكُم رسولُ الله صلى الله عليه و سلم بشيءٍ من الوَحي، فقال: والذي فلقَ الحبَّة وبرأَ النَّسمةَ ما أعلمهُ، -إلا فهماً يعطيهِ اللهُ رجلاً في القرآنِ، وما في هذهِ الصحيفةِ. رواهُ البخاري

وهذهِ رزيَّةٌ عظيمةٌ لا زالَ عنَاءُها يسري بِسبَبِ الخَائضِينَ في مسائلِ العِلم الشَّرعيَّةِ بجهالةٍ أو هَوَى مِن العَوانسِ المتوثِّبينَ المُتطفِّلينَ عَلى العُلومِ الشَّرعيَّةِ وأحكَامِهَا، حيثُ دعَا إلى وجوبِ تركِ كُلِّ قولٍ لقَولِ فُلانٍ وفلانٍ إذَا خالفَه.

ومن هؤلاءِ محمدَ بنِ عبدالله المُلقَّبُ بالإمامِ حيثُ دعا بصراحةٍ إلى التزامِ قولِ من سمَّاهم المشايخَ، وقال: إن فيهِ السلامةُ والنجاةُ، بل جعلَ قولَهم عندَ المُعارضةِ مقَدمٌ عَلى ما سواهُ، كما قال ذلك الإمامُ مالكٌ في كتابِ الله، وسنةِ رسولِه صلى الله عليه وسلمَ، حيثُ قال: إذا رأيتم قولِي يُخالفُ الكتابَ والسنةَ، فخذوا بالكتابِ والسنةِ، واتركوا قولي.

حتَّى بلغَ الحالُ ببعضِ مَن لا يَدرِي من ذوي الجَهالةِ إلى أَن يُصِّورَ النُّطقَ بكلمةِ الحقِّ التِي عُلمَ دلَيلُهَا وبُرهَانَها ومُقتَضاهَا، بصورَةِ إساءةِ الأَدبِ معَ أهلِ العلمِ

الذينَ يهدِفُ إلى التزامِ قَولِهم،،ويَأبَى عَلى مَن سواهُم ممَّن مكَّنَهُ الله مِن معرفةِ الحـقِّ ببرهانِهِ ودليلِـهِ، وإدرَاك أحكـامِ الشرـيعةِ مـن أصـولِها وأدِلتِهـا، وسـلك طريـقَ التَّحرِّي، وتَجافَى عَن طريقِ التَّبعيَّةِ والتَّقليد الأعمَـى، ظانًّـا أنَّ هَـذا إهـدارٌ لأهـلِ العلمِ وعَدمُ إقرَارٍ بِمرجعيَّتِهم، ويُلزِمهُ بأن يَدعَ ما أدرَكهُ وعلمَهُ من الحقِّ تأدُّباً معَ مَن لَمْ يُعلمُهُ، أو لَمْ يَنطقْ بهِ من أهلِ العلِم.

ومَا علمَ هذَا المُجازِفُ أنهُ معَ ما تضمَّنهُ قولُه من خطرِ الدَّعوةِ إلى التزامِ قَـولٍ عـالمٍ لا يُقدِّمُ عَلى قولِه ولا يؤخِّرُ، ولا يَدعُ قولَه ولا موقفَـه إلى قـولِ وموقـفِ غـيرِهِ – ويأتِي بيانُ وجهِ خطَرِه- أنهُ تركَ التَّأدُّبَ مع الحقِّ سبحانَه وتعالى، وعرَّضَ نفسَه لِمَا يضرُّهُ في دِينِه.

قال القُرطبيُّ في "المفهـم" (٦/ ١١٥) في شرح حـديث أبي سـعيد رضي الله عنهُ: كانَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ حياءً من العذراءِ في خذرِهَا، وكـان إذا كرهَ شيئاً عرفناهُ في وجهِه.

ثُم قال:–**ومع هذا كلِّه، فَكانَ لا يمنعُه الحياءُ من حقٍّ يقُولهُ، أو أمرٍ دينيٍّ يفعلُـهُ!**- ، تمسُّكاً بقولِ الحقِّ، والله لا يستحي مـن الحـق، وهـذا هـو نهايـةُ الحيـاءِ وكمالُـه، وحسنُه واعتِدالُه، فإنَّ مَن يفرطُ عليهِ الحياءُ، حتَّـى يمنعُـه مـن الحـقِّ –**فقَـد تـركَ الحياءَ من الخالِقِ، واستحيى من الخَلقِ!، ومَن كانَ هكذَا فقَـد حُـرمَ نـافعَ الحيـاءِ، واتَّصفَ بالنِّفاقِ والرِّياءِ!!**–، والحياءُ من الله هوَ الأصلُ والأساسُ، فإن اللهَ أحـقُّ أن يستحيى منهُ من الناسِ.اهـ

ولقَد صَارَتْ هَذهِ المنهجيَّاتِ الفَاسِدةِ سبباً كبيراً من أسبابِ تأخرِ كثيرٍ من النـاسِ عَن كلمةِ الحقِّ، ونصرةِ المُحقِّ، ورُبَّما كَانَ ذلكَ سبباً في مزلَّـةِ كثـيرٍ مـن النَّـاسِ في البَاطلِ، لأنَّ البشرَ –مَهمَا كانتْ منزِلتُه– غيرُ معصُومٍ من الانحرافِ والضلالِ، أو الخطإِ في أقلِّ حالٍ.

ولقد عظُمَ الخَطبُ حتَّى صَارَ مَن هوَ في عِداد الجهالِ أشبه، لتَقصيرِهِ في التَّحصـيلِ العِلميِّ ، لا يَـرَى أحقيَّـةَ الفَهـمِ والإثبـاتِ للأحكـامِ الشَّـرعيَّةِ بالـدَّلائلِ الكُليَّـةِ والتَّفصيليَّةِ لمن سِوى مَن ألفَ واعتَادَ مِن حملةِ العلمِ، قياسَـاً عَـلى نفسِـه العـاجزَةِ عن التَّحرِّي والفَهم الصَّحيحِ، القَاعدةِ عَن معَالِي الأُمورِ متعلِّلاً بِمَا هوَ أوهَى مـن خيطِ العنكبوتِ مِمَّا يرجعُ إلى جهالاتِ متعصِّبةِ المذاهبِ ودعُاةِ التَّقليدِ الأعَمَى.

فأحببتُ أن أذكرَ ما تيسَّرَ من الأدلةِ وكلامِ أهلِ العلمِ في حُكمِ التزامِ الإنسانِ رأيَ شيخِهِ، أو قولَ عالمٍ مُعيَّنٍ، لا يتقدَّمَ عليهِ ولا يتَأخَّرُ عنهُ، ويتركُ ما علـمَ مـن حـقٍّ وصوابٍ لمخالفتِه بِشُبهةِ عُميانِ المقلِّدةِ الجهَلَةِ بأنَّ العَالمَ الفُلاني أو الشَّـيخَ الفـلانيَّ أعلم وأدرَى، ولهُ بَصيرتُه ونظرتُه، ويقَاوُم بهذهِ الجهَالاتِ الحقَّ والأدلَّةَ، عسَى أَن يحذرَ المسلمُ عَلى نفسِه مِن هذهِ المزلَّـةِ، العظيمـةِ ولا يَغـترَّ بِمَـن يَـدعو إليهَـا مـن المُتطفِّلينَ عَلى العلم، الذِينَ تَزيَّوا بـزيِّ أهـل النَّقـدِ والعلـمِ مـن العَـوانسِ، وهُـم بالجهَّالِ أشبه لأنَّهُم دعاةُ تَقليدٍ أعمَى، والمقلِّدُ جاهلٌ بالاتِّفاقِ.

وعسَى أَن يُدركَ المسلمُ النَّاصحُ المُتجرِّدُ خطرَ ذلكِ عَلى التَّابعِ والمتبُـوعِ، ونتَائجَـهُ الوخيمةِ عَلى أهلِه أو مَن اطمأنَّتْ لهذا نفسهُ في الدُّنيا والآخرةِ، ويتَّخذَ كلُّ صـادقٍ

ممَّا يرَى لنفسِه تَذكرَةً وموعِظةً، فإنَّ الموقفَ بينَ يدي اللهِ عظيمٌ، والخطبُ يومَ لقاءهِ جسيمٌ ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ وسميتُ الموضوعَ بـ(تجريدُ الاتباعِ وخطرُ ترك الحقِّ لآراءِ الخَلقِ ومَا يسمَّى بالإشراكِ في الرِّسالةِ) أسألُ اللهَ أَن يكتبَ لِي بِمَا كتَبتُ رضوانَهُ، ويَجمَع لِي بِما جمَعتُ خيرَ الدُّنيا والآخرةِ.

مُقتَضى شهادةِ أنَّ محمداً رسولُ اللّه

إبطالُ تفويضِ معرفةِ الحقّ إلى عالمٍ معيَّنٍ

اعلم –أيَّها المسلمُ– أن شهَادةَ أن محمَّداً رسولِ الله، هيَ أحدُ جُزئي الركنِ الأعظم من أركانِ الإسلامِ، كما في جاءَ في حديثِ ابنِ عمرَ رضي الله عنه.

ومعناها: الإقرارُ والاعترافُ والإيمان بصدقِ نبوتِه ورسالته، ووجوبِ اتِّباعهِ والتزامِ شرعِهِ وهديهِ، وما جاءَ بهِ من الحقِّ، واختِصاصِهِ بالاتِّباعِ المُطلقِ.

ولذا قالَ أهلُ العلمِ في معناهَا: لا متبُوعَ بحقٍّ إلا رسولُ الله، وغيرُهُ إن اتُّبعَ بغيرِ دليلٍ، فقد اتُّبعَ بباطلٍ.

فَلا يستَقيمُ الدينُ إلا باتِّباعِه صلى الله عليهِ وسلمَ اتِّباعاً مُطلقاً، كما قال سبحانهُ ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ .

وقال تعَالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾.

﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾.

وحذَّرٍ من الافتئاتِ عليهِ صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟

أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾.

﴿ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢١﴾ ﴾ .

ولذا قال شيخُ الإسلامِ كما في "مجموع الفتاوى" (١/ ٨٠): فَإِنَّ الْإِسْلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ نَعْبُدَ اللهَّ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَالثَّانِي : أَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،لَا نَعْبُدَهُ بِالْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ قَالَ اللهُّ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ ﴿ إِنَّهُمۡ لَن يُغۡنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾ ﴾. وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢١﴾ ﴾. فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْبُدَ اللهَّ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.اهـ

ولا يُقبلُ العَملُ إلا مع موافقةِ هديِه، واتباعِه، كما قال تعالى:﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ

بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ والمقصودُ بالعملِ الصالحِ، الموافق لسنتِه صلى اللهُ عليهِ وسلمَ.

وقالَ نبيُّنا صلى الله عليهِ وسلمَ: <مَن عملَ عملاً ليسَ عليهِ أمرنا فهوَ رد>. رواهُ البخاري ومسلمٌ عن عائشةَ رضي الله عنهَا، واللفظ لمسلمٍ.

ولهذا أمرَ الله سبحانَه وتعالى بردِّ التنازعِ إليهِ وإلى رسولِه صلى الله عليهِ وسلم فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾.

قالَ الشافعيُّ في "الرسالة" فقرة رقم (٢٦٤): يعني: إلى ما قالَ اللهُ الرسولُ، ونقلهُ عنهُ البيهقيُّ في "لمدخلِ إلى السننِ الكبرى"رقم (١٩٧).

وقال –أيضاً– فقرة رقم (٢٦٦): مَن تنازعَ ممَّن بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلمَ ردَّ الأمرَ إلى قضاءِ الله ورسولِه، ثُمَّ قضاءِ رسولِه.اهـ

وطاعتُه واتِّباعُه صلى الله عليه وسلم عَلى الإطلاقِ، أما غيرُه فَليسَت طاعتُه مُطلقةٌ، وإنما يُطاعُ فِيما وافقَ فيهِ الحقَّ، وللحقِّ الذِي عنده وجبَتْ طاعتُهُ.

والعِلةُ في ذلكَ ما أسعدَه الله بهِ العِصمةِ والتَّوفيقِ والهدايةِ بالوحي، كما قال سبحانهُ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ

وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾

.

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾.

وقامَ الاتِّفاقُ عَلى عصمتِه صلى الله عليهِ وسلمَ ممَّا يُخِلُّ بالنبوَّةِ والرسالةِ والبلاغِ، بخلافِ غيرِه ممَّن أمرَ اللهُ بالرجوعِ إليهِم، وسؤالِهم من أهلِ العلمِ وأولِي الأمرِ، فليسَت طاعتُهم مطلقةٌ، بل مُستَثناةٌ فِيما لهُم وعليهِم، كما ذكرَ مضمونُ ذلكَ الشافعيُّ في "الرِّسالةِ"[1]، لأنَّ غيرَه عُرضةٌ للانحرافِ والضلالِ في دِينِهِ، وعَلى أقلِّ حالٍ للخطإِ والزللِ -**وإن كانَ صاحبُه مُجتَهداً معذوراً!**-.

وإنما خصَّ الله أنبيائهُ ورسلَه بالعصمةِ عَن الانحرافِ والضلالِ، والخطإِ والزللِ في التَّشريعِ.

قال ابنُ أبي العزِّ الحنفي في "الاتباعِ" (ص/ ٨٠-٨١): ما مِن واحدٍ منهُم -يعنِي أئمةَ المسلمينَ- **إلا وقَد فاتَه معرفةُ بعضِ النُّصوصِ، أو خفيَ عنهُ وجهُ الصوابِ**

[1] أنظر "الرسالة" (ص/ ٧٧-٨٨).

في الاستِنباطِ، أو لَم يحضرْه النصُّ حينَ أفتَى بخلافِه، إذ كلٌّ منهُم بشَرٌ، ينسَى كمَا ينسَى البشرُ، ومن هذا يَحصلُ الخطأُ في الاجتِهادِ!!-.اهـ

وقال أبو شامةَ المقدِسيِّ في "مختصر المؤمَّل" (ص/ ١٤١): ينبغِي للطالبِ أَن يكونَ أبداً في طلبِ ازديادِ علمِ ما لَم يعلمُه، من أيِّ شخصٍ كانَ، فالحِكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، أينَما وجدَها أخذَها، فعليهِ الإنصافُ، وتركُ التَّقليد، واتِّباعِ الدليلِ، وكلُّ أحدٍ يُخطئُ ويُصيبُ، إلا مَن شهدَتْ لهُ الشَّريعةُ بالعصمةِ، وهوَ النبيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلم.اهـ

وقال -أيضاً-: ثمَّ إن الشافعيَّ احتَاطَ لنفسِه، وعلمَ أن البشرَ لا يخلُو من السهوِ والغفلةِ، وعدمِ الاحتياطِ، فصحَّ عنهُ من غيرِ وجهٍ أنهُ أمرَ إذا وُجدَ قولُه عَلى مُخالفةِ الحديثِ الصحيحُ، الذي يصحُّ الاحتجاجُ به، أن يُتركَ قولُه ويُؤخذَ بالحديثِ.اهـ

ولذا قالَ ابنُ رجبٍ في "الفرق بينَ النصيحةِ والتَّعيير" كما في "جامعِ رسائلَه" (٢/ ٤٠٤): علماءُ الدينِ مُجمعِونَ عَلى قصدِ إظهارِ الحقِّ الذي بعثَ اللهُ بهِ رسولَه صلى الله عليه وسلم، وأن يكونَ الدينُ كلُّه لله، وأن تكونَ كلمةُ الله هيَ العُليا، وكلهُم معترفونَ بأنَّ الإحاطةَ بالعلمِ كلِّه من غيرِ شذوذٍ شيءٍ منهُ ليسَ هو مرتبةُ أحدٍ منهُم، ولا ادَّعاهُ أحدُ من المتقدِّمينَ ولا من المُتأخرينَ.اهـ

فتلخَّصَ ممَّا ذُكرَ أن الإحاطةَ بأحكامِ الشريعةِ العِلميـةِ والعَمليَّـةِ، والعصـمةَ مـن الخطإِ والزللِ والسهوِ والنسيانِ، أو الانحرافِ والضلالِ فِيهَا، خـصَّ اللهُ بـهِ نبيَّـه صَلى الله عليه وسلمَ، وسائرَ الأنبياءِ والرسلِ.

ولهذا كانَ اتباعُه صَلى اللهُ عليهِ وعلى آلـه وسـلمَ لازمـاً عَـلى الإطـلاقِ، في قولِـهِ وفعلِهِ وإقرارِهِ لأنَّه حقٌّ ووحيٌ، كما سبقتِ الإشارةُ إلى ذلكَ، وليسَ هَذا لأحـدٍ سِواهُ من الخلقِ .

تفويضُ معرفةِ الحق إلى عالمٍ معينٍ وتَرك الحقّ لرأيهِ تنزيلٌ لهُ منزلةُ النبيِّ في الرسَالةِ والعصمةِ

فالأخذُ بقولِ غيرِه صلى الله عليه و سلم واتِّباعِه والاقتِداءِ بهِ عَلى الإطلاقِ، وتفويضُ معرفةِ الحقِّ إليهِ دونَ غيرِه أَو تَرك ما ظهرَ صوابهُ وموافقتهُ للحقِّ لرأيهِ المُجرَّدِ، ولو كانَ من أهلِ العلمِ تنزيلٌ لهُ منزلةَ النبيِّ صلى الله عليهِ وسلم في اتِّباعِه والتزامِ قولِه وفعلِه وإقرارِه مطلقاً، ولا يَدعُوا إلى هذا ولا يَقولهُ ولا يَرضَى بهِ تجاهُ أو تجاهَ غيرِه عالمٌ ناصحٌ متَّبعٌ متجردٌ لدِين اللهِ، فإنَّ هذا شَأنُ الجهلةِ المُتحذلقِين المُتطفِّلينَّ عَلى العلمِ.

فغيرُه صلى الله عليه وسلمَ لا يخلو من عدم علمٍ بحكمِ الله في قضيَّةٍ من القَضايا، أو مِن قصور إلمام بمسالةٍ من المسائلِ، أو خطإٍ وزللٍ، بل الحيُّ عرضةٌ للفتنةِ في دِينهِ، وكَم مِن عاملٍ بعملِ أهلِ الجنةِ خُتمَ له بعملِ أهلِ النار، كما قال سبحانهُ: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ ﴾.

وإن كانَ الأصلُ حسنُ الظـنِّ بأهـلِ العلـمِ الناصـحينَ الـذينَ عُرفـوا واشـتُهرُوا بالعلمِ والسنةِ والصلاح والتحـري والتجـردِ والإنصـافِ، وهـذا لا يعنِـي اتبـاعَ الواحدِ منهُم، والتزامَ قولِه عَل الإطلاقِ، أَو تركُ الحقِّ والصوابِ لرأيه وقَولهِ بِـلا دَليلٍ، لما سبقَ بيانُه.

كيفَ والواحدُ من أهلِ العلمِ، ممن لهُ قدمُ صدقٍ في دين الله، قَد تكـونُ منـهُ الزلـةُ كما قالَه ابنُ القيمِ، والذهبيُّ،و غيرُهم من أهل العلم.

وبناءً عَلى هذا نهَى أهلُ العلمِ المشهورونَ بالاتِّباعِ وتحرِّي الحقِّ، والبعدِ عن التَّـأثرِ بالتقليدِ والتَمذهبِ، نهَوا عن التزامِ قول سِوى رسـولِ اللهِ صـلى الله عليـه وسـلم على الإطلاقِ، وتَركَ مَا عَداهُ وردِّه ولَو وافقَ الحقَّ والصوابَ ، وجعلوا ذلـكَ مـن الإشراكِ في الرِّسالةِ والطاعةِ، حيثُ نُزِّلَ العالمُ بذلكَ منزلـةَ النبـي صـلى الله عليـه وسلمَ.

كما قالَ العلامةُ ابنُ أبي العزِّ الحنفيِّ في "الاتباع" (ص/ ١٠٤): فإن الـدينَ الـذي بعثَ الله بهِ رسولَه، ليسَ مسلماً إلى عالمٍ واحدٍ وأصحابِه، ولو كانَ كـذلكَ –**لكـانَ ذلـكَ الشـخصُ نظِـيراً لرسـولِ الله صـلى الله عليـهِ وسـلمَ، وهـو شَـبيهٌ بقـولِ الرافضةِ!!**–.اهـ

وقال –أيضاً– (ص/ ٦٩): ففِي الفطرِ السليمةِ حسنُ اتباعِ الحقِّ، لا أنَّ اتباعَ هـذا العالم متعيِّنٌ دونَ هذا العالمِ، –**إلا أَن يُدَّعَى أنَّ هـذَا العـالمَ معصـومٌ عَـن الخطـإ في اجتِهادِه دونَ غيرِه!**–، ولا يدَّعي هذا عاقلٌ، فإنهُ يكونُ قَـد أنزَلـهُ منزلـةَ الرسـولِ صلى الله عليه وسلم.اهـ

ولذا صرَّح العلامةُ أبو محمدٍ عبـدالحق بـن عبدالواحـد الهاشـميِّ –رحمـه الله– في كتابهِ "عقيدةِ الفرقةِ النَّاجيةِ" بتقريظ الإمامِ ابن بـازٍ (ص/ ٦) في إنكَـارِه التقليـدَ: وكَانوا –يعنِي أهلَ بلادِه– يسخرونَ مني ويقولونَ: إني عَلى ضـلالةٍ وعمَـى، لأنِّي أفتِي بتحريمِ التقليدِ وتركِـه، وأقـولُ: –**هُـوَ الإشراكُ في الرِّسـالةِ!!**–، وذلـكَ أني كنتُ أقولُ لهُم: –**مَن قلَّد شخصاً مخصُوصاً لا يَترُكُ قولَـه أبـداً، ولـو كـانَ مُخالفـاً للسنةِ، وكانَ بغيرِ دليلٍ، فكأنَّ هذا الرجلَ جعلَ الإمامَ شريكاً للنبيِّ صلى اللهُ عليـه وسلمَ في الطاعةِ!!**–.اهـ

ولهذا قال العلامةُ ابنُ أبي العزِّ الحنفِي في "شرح الطحاوية" (٤٦٣/١): وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلرَّسُولِ نَقَصَ تَوْحِيدُهُ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِرَأْيِـهِ وَهَـوَاهُ ، أَوْ يُقَلِّـدُ ذَا رَأْيٍ وَهَوًى بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ ، فَيَنْقُصُ مِنْ تَوْحِيدِهِ بِقَدْرِ خُرُوجِهِ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ، فَإِنَّهُ قَدِ اتَّخَذَهُ فِي ذَلِكَ إِلَهًا غَيْرَ اللهِ.اهـ

وقالَ –أيضاً– (١/ ٤٧٧): وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِرَأْيِهِ وَذَوْقِهِ وَسِيَاسَتِهِ – مَعَ وُجُودِ النَّصِّ ، أَوْ عَارَضَ النَّصَّ بِالْمَعْقُولِ، فَقَدْ ضَاهَى إِبْلِيسَ ، حَيْثُ لَمْ يُسَلِّمْ لِأَمْرِ رَبِّهِ.اهـ

وقال (١/ ٤٤٦): فَالْوَاجِبُ كَمَالُ التَّسْلِيمِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْانْقِيَادُ لِأَمْرِهِ ، وَتَلَقِّي خَبَرِهِ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ ، دُونَ أَنْ يُعَارِضَهُ بِخَيَالٍ بَاطِلٍ يُسَمِّيهِ مَعْقُولًا ، أَوْ نُحَمِّلَهُ شُبْهَةً أَوْ شَكًّا ، أَوْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ آرَاءَ الرِّجَالِ وَزُبَالَةَ أَذْهَانِهِمْ ، فَيُوَحِّدَهُ بِالتَّحْكِيمِ وَالتَّسْلِيمِ وَالْانْقِيَادِ وَالْإِذْعَانِ ، كَمَا وَحَّدَ الْمُرْسِلَ بِالْعِبَادَةِ وَالْخُضُوعِ وَالذُّلِّ وَالْإِنَابَةِ وَالتَّوَكُّلِ فَهُمَا تَوْحِيدَانِ ، لَا نَجَاةَ لِلْعَبْدِ مِنْ عَذَابِ اللهِ إِلَّا بِهِمَا : تَوْحِيدُ الْمُرْسِلِ ، وَتَوْحِيدُ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ، فَلَا يُحَاكِمُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَرْضَى بِحُكْمِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَقِفُ تَنْفِيذَ أَمْرِهِ وَتَصْدِيقَ خَبَرِهِ عَلَى عَرْضِهِ عَلَى قَوْلِ شَيْخِهِ وَإِمَامِهِ وَذَوِي مَذْهَبِهِ وَطَائِفَتِهِ وَمَنْ يُعَظِّمُهُ ، فَإِنْ أَذِنُوا لَهُ نَفَّذَهُ وَقَبِلَ خَبَرَهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ طَلَبَ السَّلَامَةَ فَوَّضَهُ إِلَيْهِمْ وَأَعْرَضَ عَنْ أَمْرِهِ وَخَبَرِهِ ، وَإِلَّا حَرَّفَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ.اهـ

قال العلامةُ عبدالرحمن بن حسنِ آل الشيخ في "فتح المجيد" (ص/ ٤٦٠ – ط دار المؤيد): ويقولون –يعني المُقلِدة–: هذا الذي قلَّدتُه أعلمُ منكَ بالحديثِ، وبناسِخِه ومنسوخِه ونحو ذلكَ من الأقوالِ التي غايتُها تركُ متابعةِ الرسولِ صلى

الله عليه وسلمَ الذي لا ينطقُ عن الهوى، والاعتِمادِ عَلى مَن يَجوزُ عليهِ الخطإ، وغيرُه من الأئمةِ يُخالفُه ويمنعُ قولَه بدليلٍ، فَما مِن إمامٍ إلا والذي معَه بعضُ العلمِ، لا كلُّه.اهـ

قلتُ: ومَا أشبَه الليلةَ بالبارحةِ، فهذا الذي نسمَعهُ بينَ الحِينِ والآخر من دُعاةِ التقليدِ الأعمَى المُتطفِّلينَ عَلى العلمِ وليسُوا من أهلِ التَّحصيلِ، حيثُ يضربونَ بالدلائل عرضَ الحائطِ، ويلجأونَ إلى الاعتِمادِ الأعمَى المطلقِ عَلى مَن يجوزُ عليهِ الخطأُ، أو فواتُ العلمِ بالمسألةِ بهذِه الحُجةِ الجاهليَّةِ (أنَا معَ الأعلم)، أو (عليكُم بالكبارِ) أو (العالمُ الفلاني أدرَى ولهُ نظرَته وبصِيرتُه وفَهمُه) وغيرِها من عبَاراتِ الجهَّال المفَتئتين عَلى أحكَامِ الشَّريعةِ المُتَّبعينَ لأهواءِهِم وجهَالاتِهم.

وقَد نَهَى أئمةُ السنَّةِ والعلمِ عَن هَذهِ المَنهجيَّاتِ الفَاسدةِ المُخالفةِ لِما أمرَ اللهُ بهِ من تَجريدِ الاتِّباعِ لرسولهِ صَلى الله عليهِ وسلمَ وتَحرِّي الحقِّ كما قال تَعالى ﴿أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥﴾

وتَعظمُ المصيبةُ حينَ أن يكونَ مَن يعدُّ نفسَه من العلماءِ ودعاةِ التوحيدِ، يدعو إلى ذلك، إما بلسانِ الحال، أو بلسانِ المقالِ كما هوَ حالُ محمد بن عبدالله الملقبِ

بالإمامِ وغيرِه من أهلِ الجهالاتِ الذِين تزيَّوا بزيِّ أهلِ النَّقدِ والدِّفاعِ عَـن المَـنهجِ السَّلفِي، وهُم ينخرونَ بهَذهِ الجهالةِ في أصلِ أصُولِهِ.

قال شيخُ الإسلامِ كما في "الفتاوى" (٢/ ٩٣): إن قلَّد شخصاً دونَ نظيرِه بمُجردِ هواهُ، ونصرَه بيدِه ولسانِه -**مـن غـيرِ علـمٍ أن الحـقَّ معَـه؟!**-، -**فهـذا مـن أهـلِ الجاهليَّةِ!!**-، وَإِنْ كَانَ مَتْبُوعُهُ مُصِيبًا ؛ لَمْ يَكُـنْ عَمَلُـهُ صَـالِحًا، وَإِنْ كَـانَ مَتْبُوعُـهُ مُخْطِئًا ؛ كَانَ آثِمًا؟!.اهـ

قالَ شيخُ الإسلامِ كما في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٦٧) في الكلامِ عَـلى عُـذرِ أهـلِ الاجتهادِ: وَلَكِنْ إذَا عُرِفَ الْحَقُّ بِخِلَافِ قَوْلِهِ، -**لَمْ يَجُزْ تَرْكُ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِـهِ رَسُولَهُ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنْ الْخَلْقِ!!**- وَذَلِكَ هُوَ الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَهُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ دِينُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّـهُ لِلَّهِ -**لَا يُجَاهِدُونَ عَلَى قَوْلِ عَالِمٍ، وَلَا شَيْخٍ، وَلَا مُتَأَوِّلٍ**-؛ بَلْ يُجَاهِدُونَ لِيُعْبَـدَ اللَّهُ وَحْـدَهُ وَيَكُونَ الدِّينُ لَهُ.اهـ

قال الألوسيُّ في "روح المعاني" (٦/ ١٢٣): والحقُّ أحـقُّ بالاتِّبـاعِ، -**فمَتَـى ظهـرَ وجبَ عَلى المُسلمِ اتِّباعُه!، وإن أخطأَه اجتِهَادُ مُقلِّدِهِ!!**-.اهـ

وقال العلامَة عبدُ الرحمنِ بن حسن آل الشيخِ "فتح المجيد" (ص/ ٤٦١): فيجبُ عَلى مَن نصَحَ نفسَه إذا قرأَ في كتبِ العُلماءِ، ونظرَ فِيها، وعرَفَ أقوالَهم، أن

يَعرِضَهَا عَل ما فِي الكتابِ والسنةِ، فإنَّ كل مُجتَهِدٍ من العُلماءِ ومَن تبعَه، وأنتسَبَ إلى مذهبِه، -**لا بُدَّ أن يَذكرَ دليلَه؟!**-، والحقُّ في المسألةِ واحدٌ، والأئمةُ مُثابونَ عَلى اجتِهادِهم، فالمنصِفُ يَجعلُ النظرَ في كَلامِهِم وتأملَه طَرِيقَاً إلى مَعرفةِ المسائلِ واستِحضارِها ذِهنَاً، وتَمِييزاً للصَّوابِ مِن الخطإِ بالأدلةِ التِي يذكرُهَا المُستدلِّونَ، ويَعرفَ بذلكَ مَن هو أسعدُ بالدليلِ من العُلماءِ فيَتَّبِعَه.اهـ

فهذهِ هيَ وصايَا أئمةِ العلم والسنَّةِ والاتباعِ المبنيَّةِ عَلى الدَّرايةِ والبَصيرةِ والتَّجرد للهِ ولرسولِه ولدينِه، البعيدَةِ عَن الآراءِ والاستِحسانَاتِ والجهَالاتِ التِي نسمعُ مِن يَنعق بهَا، ونرَى مَن يَتقادَع فِيها بينَ الحِينِ والآخر من المتطفِّلينَ عَلى العُلومِ الشَّرعيَّةِ، ولَيس فِيها هَذهِ المَنهجيَّاتِ العصريَّةِ الكَاسدَةِ التِي حَقيقتُها مُعارَضةُ الحقِّ والهُدَى بالرَّأي والهَوَى، وبِلا رويَّةٍ ولا خَلفيَّةٍ، وإنَما هيَ الجهَالاتُ والأهواءُ التِي تظهرُ بقَالَبٍ ظاهرُهُ الحُسنُ وحَقيقتُه قَبيحتُه سيِّئةٌ، تارةً: (الشَّيخُ الفلاني أدرَى أَو لَه بَصيرتُه ونظرتُه)، أو (الشيخُ أفَهم وأعلمُ) ونحوهَا من العبَاراتِ التِي يقَاومُ بِهَا أصحابُها الحقَّ والصَّوابُ.

ولذا قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهُ لَمن خالفَه في مُتعةِ الحجِّ بـرَأي أبي بكـرٍ وعمـرَ، أنهَا لا يريَانِها، ويريانِ أفضليَّةَ الإفرادِ، قال: أراكُم ستهلِكونَ، أقـولُ لكـم: قـالَ رسولُ الله، وتقولن: قال أبو بكرٍ وعمرُ.

فهل جهلَ ابنُ عبَّاسٍ ما علمَه أصحابُ هذهِ الجهالات، وأينَ علمُ ابنِ عباسٍ ونظرتُه وبصيرتُه وفَهمُه بجنبِ أبي بكرٍ وعمرَ رضيَ الله عَنهُما، وقَد تتابعَ أهلُ العِلمِ عَلى عدَّ هذَا في مناقِب ابنِ عبَّاسٍ وفضائلهِ لا في مثالبهِ، وهيَ في منهج هَؤلاءِ المتطفِّلينَ مثلبةٌ ومذمَّةٌ أَلبسوهَا بزيِّ (إسَاءةِ الأدب إلى أهلِ العلمِ) أو (إهدار العُلماءِ)، أو أنَّه (لا يرَى مرجعيَّة العُلماءِ) وغيرِها من الجهالاتِ، معَ أنَّ ابنَ عبَّاسٍ يعلمُ مَا لأَبي بكرٍ وعمرَ من فضلٍ وبصيرةٍ ونظرةٍ، إلا أنَّهَا لا تُقاومُ الحقَّ والصوابَ إذَا خالفَه صَاحبهَا.

قالَ العلامةُ سليمانُ آل الشيخِ في "يسير العزيز الحميد"(ص/ ٥٤٤) معلقاً عَلى أثرِ ابنِ عباسٍ المُثبتِ في كتابِ التوحيد بلفظِ: يوشكُ أن تنزلَ علَيكم حِجارةٌ من السماء..الآثر. قال: فاحتجَّ عليهِ المُناظرُ بنهي أبِي بكرٍ وعمرَ عنهَا، أي: -**هُمَا أعلمُ منكَ وأحقُّ بالاتِّباعِ!**-، فقالَ هذا الكلامَ -**الصَّادرَ عَن محضِ الإيمانِ، وتَجريدِ المتَابعةِ لرسولِ الله صلَى الله عليه وسلمَ، وإن خالفَه مَن خالفَه، كَائِناً مَن كانَ؟!!**-

.اهـ

تفويضُ معرفةِ الحقّ إلى عَالمٍ معيّنٍ والإشراكُ في الربوبيّة

ولَقد عَدَّ بعضُ أهلِ العلمِ التزامَ قولِ أحدٍ من البشرِ مُطلقاً، وتفويضَ معرفَةِ الحقِّ إليهِ دونَ غيرِه ولو خالفَ الحقَّ نَوعاً من الإشراكِ في ربوبيةِ الله تَعالى، لأنَّ الله سبحانَه وتَعالى هوَ المُتفرِّدُ بالحُكم والتَّشريع[٢]، بِمُقتَضى ربوبيَّتِه.

قال الإمامُ محمدُ بنُ عبدالوهابِ النجديُّ –رحمه الله– في رسالةٍ له، كما في "الدررِ السنية" (١/ ٤٥): ولا خِلافَ بينِي وبينكُم: أن أهلَ العلمِ إذا أجمَعوا وجبَ اتبِّاعُهم، وإنَما الشأنُ إذا اختَلفوا، هل يجبُ عليَّ أن أقبلَ الحقَّ ممن جاءَ به، وأردَّ المسألةَ إلى الله ورسولهِ، مُقتَدياً بأهلِ العلمِ، –**أو أنتَحلَ بعضَهُم مِن غيرِ حُجَّةٍ؟!، وأزعمُ أن الصوابَ في قولِه!!**–، فأنتُم عَلى هذا الثاني، وهو الذي ذمَّهُ الله ورسولُه، –**وسَمَّاهُ شِركاً، وَهوَ اتِّخاذُ العُلماءِ أَرباباً!!**–.اهـ

ومُرادُهُ بتسميةِ الله لهُ شِركاً في قوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾.

قال القرطبي في "تفسيره" (٨/ ١٢٠): قال أهلُ المعَاني: جَعلوا أحبارَهم ورُهبانَهم كالأربابِ، حيثُ أطاعُوهم في كُلِّ شيءٍ.اهـ

---

[٢] انظر "نظم الدرر" للبقاعي (٨/ ٢٤١).

وقال الإمامُ الشَّوكانيُّ في "فتح القدير" (٢/ ٥٠٥): وفي هذِه الآيةُ ما يزجرُ مَن كانَ لهُ قلب، أو ألقَى السمعَ وهوَ شهيدُ عَن التقليدِ في دينِ الله، وتأثيرِ ما يقولُه الأسلافُ على ما فِي الكِتابِ العزيزِ، والسنةِ المُطهرةِ، -**فإن طاعةَ المُتمذهِبِ لمن يَقتَدي بِقولِه، ويستنُّ بسنتِه من عُلماءِ هذِهِ الأُمَّةِ، معَ مُخالفتِه لما جاءتْ بهِ النصوصُ، وقامَتْ به حُججُ الله وبراهينُه، ونطَقتْ به كتبُه وأنبيائه، هوَ كاتِّخاذِ اليهودِ والنصارَى للأحبارِ والرهبانِ أرباباً من دونِ الله؟!!**-، للقطعِ بأنَّهم لَن يعبدوهُم، بَل أطاعوهُم وحرموا ما حرَّموا، وحلَّلوا ما حلَّوا ، وهذا هو صنيعُ المُقلِّدينَ من هذِهِ الأُمةِ[٣].اهـ

وقَد بيَّنَ الله ذلكَ في كتابِه أوضحَ بيانٍ، فقال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾ ، والتِزامُ قولِ عالمٍ التزاماً مطلقاً تنزيلٌ مَنزلةِ التشريعِ المطلقةِ، وهو تنزيلٌ شركيٌّ.

قال العلامةُ الشنقيطيُّ في "أضواءِ البيان" (٥/ ٤٤٠): كلُّ مَن يتَّبعُ مُشرِّعاً فِيما أحلَّ وحرَّمَ، مُخالفاً لتشريعِ اللهِ، أنه -**عَابدٌ لهُ!، متَّخذٌ لهُ رباً مشركٌ به، كافرٌ بالله!!**-.اهـ

---

[٣] وانظر كلامَ شراحِ "كتابِ التوحيد" كالعلامةِ سليمان آل الشيخ، صاحب "تيسير العزيز الحميد" والعلامة عبدالرحمن بن حسن أل الشيخ، صاحبِ "فتح المجيد"، فقَد عدُّوا هذا من الإشراكِ بالله في بابِ (من أطاعَ العلماء والأمراءَ..إلخ).

فيَجبُ علَى المسلمِ أن يحذرَ غايةَ الحذرِ عَلى توحيده لله بربوبيتِه، وتوحيد رسولِهِ بالاتِّباعِ من هذهِ المزالقِ الشَّيطانيَّةِ، وألا يغترَّ بحذلقةِ المُتحذلقينَ مِن دعاة التَّقليدِ الأعمَى، والتَّبعيةِ العَمياءِ لأحدٍ من الخلقِ بالتزامِ قَولهِ في قضَايَا الخِلافِ وغيرِهَا، بلباسِ التَّأدبِ والإجلالِ لأهلِ العلمِ، وكأنَّهُ لا يُخطئُ الحقَّ ولا يغيبُ عنهُ، مِن غيرِ مُراعاةٍ للتَّأدبِ معَ الخالقِ سبحانهُ، والإجلالِ لرسولِه صلى الله عليه وسلم، بالتَّمسكِ بالحقِ الذي شرَعاهُ وأمرَا بهِ، فأساءوا إلى الخالقِ، وإلى رسولِه صلى الله عليهِ وسلم.

وإنْ كانَ أربابُ هذه الضلالةِ لَم يَقصِدوا هذا المَعنَى الشركيَّ الخطِيرَ رأسَاً، لكنَّ هذا ما تفضِي إليهِ مُخالفةُ الحقِّ وردِّهِ لقَولِ أحدٍ من البشَرِ.

قالَ شيخُ الإسلامُ في "الصارم المسلول" (١/ ٥٩): و قال أبو طالبٍ المشكانيُّ: وقيل له –يعني أحمد–: إنَّ قوماً يدعونَ الحديثَ و يذهبونَ إلى رأيِ سفيانَ، فقالَ: أعجبُ لقومٍ سمعُوا الحديثَ، و عرفُوا الإسنادَ وصحَّتَهُ، يدعونَه ويذهبونَ إلى رأيِ سفيانَ و غيره! قالَ الله: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ و تدري ما الفتنة؟. الكفرُ. قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾، فيدعونَ الحديثَ عن رسولِ الله صلى الله عليه و سلم، و تغلبهُم أهواؤُهم إلى الرَّأي.

ثم قال شيخُ الإسلام عقِبه: فَإذا كـانَ المخـالفُ عـن أمـرهِ قَـد حُـذرَ مـن الكُفـرِ والشركِ، أو منَ العذابِ الأليـمِ، دلَّ عَـلى أنَّـه -**قَـد يكـونُ مُفضـياً إلى الكُفـرِ، أو العذابِ الأليمِ، ومعلومٌ أنَّ إفضاءَهُ إلى العذابِ، هو مجرَّدُ فِعلِ المعصـيةِ، فَإفضـاؤُه إلى الكفرِ إنما هوَ لما قَد يقترنُ بهِ منِ استخفافٍ بحقِّ الآمرِ، كما فعلَ إبليسُ، فكيفَ بما هوَ أغلظُ من ذلكَ، كالسبِّ و الانتقاصِ!!**-، و نحوه.اهـ

وما أحسنَ ما نصحَ بهِ الإمامُ الشوكانيُّ في هذا الخَطبِ الجللِ الذي أُصيبَ به كثـيرُ من الناسِ.

فقالَ في "فتح القدير" (٢/ ٥٠٥-٥٠٦): فيَاعبادَ اللهِ، ويأتبَاعَ محمدِ بـنِ عبـدالله، مَا بالكُم تركتُم الكتابَ والسنةَ جانبَاً، وعمَدتُم إلى رِجالٍ مثلُكُم فِي تعبُّـدِ الله بِهـمَا، وطلبِهِ منهُم للعملِ بِما دلَّا عليه وأفَاداهُ، فَعَملتُم بِـمَا جـاءوا بـهِ مـن الآراءِ التـي لَم تُعمدْ بِعمادِ الحقِّ، ولم تُعضَد بعضُدِ الدِّين، ونُصوصُ الكتابِ والسنةِ تُنادِي بـأبلغِ نِداءٍ، وتُصوِّتُ بأَعلى صوتٍ بِما يُخالفُ ذلكَ ويُبيِّنانِه، فأعرتُموهَا آذَاناً صُمَّاً، وقُلوبـاً غُلفاً، وأفهَاماً مَريضةً لا مَهيضةً، وأذهَاناً كَلِيلةً، وخواطِرَ عَليلَةً، وأنشَدتُم بلسـانِ الحال:

ومَا أَنا إلا مِن غُزيَّةَ إن غوَتْ غَويتُ وإن تَرشدْ غزيَّةُ أرشدُ

انتَهى كلامُه رحمه الله وأسكنَه فسيحَ جَنَّاتِه.

وبِهذا يتَّضحُ أَن طريقَ تَجريد الاتِّبـاعِ مِـن شـوائبِ الإشراكِ في الطَّاعـةِ والرسـالةِ والاتِّباعِ في أخذِ أحكامِ الشَّريعةِ في الابتِداءِ لا يكونُ إلا بتحـرِّي الحـقِّ، والبحـثِ

عَن دَلِيلِه وبرهانِه ممَّن جاءَ بهِ عَلى وجههِ الشَّرعيِّ الصحيح، لا بتفويضِ ذلكَ إلى عالمٍ معيَّنٍ، والتزامِ قولِه من غير التفَاتٍ إلى قولِ مَن يُخالِفهُ، ولا اعتِبارٍ لصحَّةِ قولِهِ بالدليل الشرعيِّ، حتَّى يتبيَّنَ لهُ الحقُّ.

وفي الانتِهاءِ بالأخذِ بالحقِّ واعتِقادِه، والعملِ به، مِن غيرِ تفويضٍ لذلكَ رأيِ عالمٍ مُعيَّنٍ، فهذا طريقُ السلامةِ للدين من بليَّةِ التقليدِ الأعمَى، الذي هوَ أصلٌ جاهليٌّ، وإشراكٌ في الرسالةِ والاتباعِ، كما سبقَ بيانُه -**فإنَّ اللهَ لَم يَجمعِ الحقِّ في أحَدٍ من الخلقِ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلمَ، لا يفوتُهُ ولا يغيبُ عنهُ منهُ شَيءٌ، بوجهٍ من وجوهِ الفواتِ، التي مِنهَا الاجتِهادُ الخاطئُ؟!!**-، نسألُ الله العفوَ والسترَ.

عواقبُ تفويضِ الحقّ إلى عالمٍ معيّنٍ

واعلَم أنَّ لتفويضِ معرَفةِ الحقِّ إلى عالمٍ معيَّنٍ، والتـزامُ قولِـه بـلا تقُـدُّمٍ ولا تـأخُّرٍ عواقبُ سيئَةٌ عَلى التَّابعِ، ومَن فُوِّضَ الأمـرُ إليـهِ -إِذَا رَضيَ بـذلكَ وطمأنَّـتْ لـه نفسُه-.

فأمَّا التَّابعُ المُفوِّضُ أمرَ معرفةِ الحقِّ إلى عالمٍ مُعيَّنٍ لا يُقدِّمُ عَلى رأيِه ولا يؤخِّرُ، فـإنَّ هذا -مَعَ ما فِيه ممَّا سبقَ ذكرُه من معنَى الإشراكِ في الرسالةِ وغيرها- فإنـهُ يُفضِي بأهلِه إلى رَدِّ الحقِّ، وعدَاءِ أهلِه إذا جاءَ مَن غيرِ مَن فوَّضَ الأمرَ إليهِ، وهذا عاقبتُـهُ وخِيمةٌ عَلى ذويهِ، فإن ردَّ الحقِّ وعنـادِه وعـداءِ أهلِـه، سـببٌ مـن أسـبابِ صرفِ القلوبِ عَن الحقِّ، كـما قـال تعـالى: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾.

وقال سـبحانهُ وتعـالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيـلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾ ﴾.

فإنَّ العالِمَ قَد لا يقفُ عَلى حُكم المسألةِ وحقائِقِها، ولا يُحيطُ بالأمرِ، فيَقفُ موقـفِ المُسترشِدِ، فإذا ظهرَ الحقُّ أخذَ به.

وأمَّا مَن لا يُقدِّمُ ولا يُؤَخِّرُ عَلى قَولِه، فيأخُذُ به، وينتَصرُ لهُ انتصاراً أعمَى، وعَن هوَى وعصبيَّةٍ، فيُخشَى ألا يتَبيَّنَ لمن فوضَ أمرَهُ إليهِ، إلا وقَد نالَه نصيبٌ ممَّا ذكرَهُ الله من صَرفِ قلوبِ مَن لَم يُذعِن للحقِّ من أولِ مرَّةٍ، ويقبلُه ممَّن جاءَ به، وأن يُحيطَ بِه حَظٌّ من تقليبِ الأفئدةِ وطمسِ بصائِرِهَا.

ولقَد رأتِ الأعينُ، وسمعتِ الآذانُ من هَذا بكثِيرٍ، فَكم من إنسانٍ يُعلقَ الحقَّ بِعالمٍ، ويرُدُّهُ ممَّن سواه، فَما يتَبيَّن الحقُّ لَمن فوَّضَ معرفةَ الحقِّ إليهِ إلا وقَد امتلأ قلبُه بالهوَى، وجرَى منهُ جريَ الكَلبِ بصاحبِه، ورضيَتْ نفسُه بالبَاطلِ، فيردُّ الحقَّ ويدفعُه ولو جاءَ بِهِ مَن جاءَ، لا سيَّما وأنَّ النُّفوسَ البشريَّةِ مجبُولةٌ عَلى الأنفةِ والكِبرِ.

ولقَد بلغَ الأمرُ ببعضِ هذا الصنفَ أنهُ قالَ بَعدَ أن تمكَّن من قلبِهِ الهوى والباطلُ –وقَد كانَ يُعلِّقَ أمرَه بعالمٍ من العُلماءِ-: -**لو جاءَ جبريلُ ما قبلتُ منهُ؟!!**-.

وعَادةُ هذَا الصِّنفُ أنهُ يَقلبُ ظهرَ المِجنِّ لَمن فوَّضَ أمرَه إليهِ يوماً من الدّهرِ، إذا خالفَ شَيئاً من هواهُ.

وأمَّا مَن فَوَّضَ مَعرفةَ الحقِّ إليهِ –إذا أقرَّ ذلكَ ورضيَهُ-، فإنهُ معَ ما فِي رضاهُ من إقرارِ البَاطلِ الذي أنزلَهُ منزلةَ الطَّاغوتِ، فإنَّ هذَا يجرُّه إلى ردِّ الحقِّ إذَا جاءَ عَن غيرِ طريقِهِ.

ويَدفعُهُ إلى أَن يَجعلَ ميزانَ الحُبِّ والبُغضِ، والرِّضا والغضبِ موافَقتَه ومُخالفتَه، فالمُوافقُ مَن خضَع لهُ، وقلَّدهُ أمرَهُ، وإن اقتَرفَ المُخالفاتِ، مَا لَم يخرجْ عَن طَوعِه

والتِزامِ رأيِه، فإذا خرجَ وانفرَدَ بشيءٍ دونَه، لَم يبقَ لهُ من الإعرابِ محلٌّ، ولا يبقَى لهُ عندَه قَدرٌ، بَل يَرمُقهُ بعينٍ ساخطَةٍ، ويلقاهُ بِوجهٍ عبوسٍ، ولا يَجرِي لهُ عَلى لسَانِه ذكرٌ بجميلٍ –وإن جاءَ بأحسنِ الجميلِ–، فالحبيبُ مَن أبدَى الطواعيةَ وتقلَّدَ رأيَه، والشانئُ مَن خرجَ عَن الطواعيَةِ والانقياد الأعمَى، وإن وافقَ الحقَّ.

ويجرُّه إلى ألا يَرَى حقّاً تجبُ المبادرةُ إلى قولهِ وإنكَارِ ضدِّه إلا ما كانَ عنه صادراً، فإن صدرَ عَن غيرِهِ قابلَه بالتَّملمُلِ والتَّواني، والتماسِ المخارجِ والمعاذيرِ، وحسنِ الظنِّ الأفيحِ.

وكَم قَد رأتِ العَينُ وسمعتِ الأذنُ من ذلكَ، حتَّى إنكَ لتعجبُ من خذيلةِ الحقِّ ممَّن أصابَه هذا الداءُ، معَ جلاءِهِ ووضُوحِه وأهميَّة الصدعِ بـه، وربَّ قضيَّةٍ هيَ أخفَى وأغمضُ، وأقل شأناً مَنهَا –حينَ كانتْ تَعنِيهِ، وهيَ تحتَ يدِه– يَملأُ الدُّنيا بِها ضَجِيجاً.

وهذا كلُّه ناتِجٌ عن ضَعفٍ في تجريدِ المُتابعةِ، وتحرِّي الحقِّ، وإنصافِ أهلِه، وصادِرٌ عَن داءِ حُبِّ الجاهِ والشَّرفِ، نسألُ اللهَ العفوَ والسترَ.

هذا ما يسرَ اللهُ التَّذكيرَ بهِ في هذهِ المسألةِ العظيمةِ التي تَزحفُ لاستئصالِهِ الأفكارُ والأهواءُ المضلَّةُ، وأرجوا اللهَ أَن ينفَعَني بهِ ومَن يقفُ عليهِ من المسلمينَ.

وأسألُ اللهَ أن يَجعلَ ذلكَ في ميزانِ الحسناتِ يومَ لقاءِهِ، وأن يَجلعنَا بهِ ممَّن يُجاهِدُ في سبيلِ إعلاءِ كلمتِه، إنُه سبحانه جوادٌ كريمٌ، وهوَ حسبي ونعمـلَ الوكيـل، يقـصُّ الحقَّ وهوَ خيرُ الفاصلين، والحمدُ للهِ.

أبو حاتم

سعيد بن دعاسٍ المَشُوشي اليافِعي

دارُ الحديثِ بدماج –حرسَهَا الله–